

الاتجاه إلى التمديد هو بسبب ما يعانيه تيار المستقبل من ضعف على مستوى قواعده وعدم وجود قيادة تعرف ماذا تريد «أنصار الله» يتقدمون عسكرياً في شكل كبير ويقاومون المشروع الطائفي والتكفيري في اليمن ويتحمّلون مسؤوليتهم بدلاً من السلطة اليمنية



شكلت الاستراتيجية العسكرية للحلف الدولي لمواجهة «داعش» والنتائج التي حققها حتى الآن، إضافة إلى مواقف وسلوك بعض الدول المعنية بهذا الأمر، محور نقاش وتحليل المسؤولين الرسميين والخبراء والمحللين على شاشات القنوات الفضائية والإذاعات ووكالات الأنباء أمس، حيث أجمعت معظم الآراء على أن الضربات الجوية التي يشنها التحالف لن تؤدي إلى نتيجة إيجابية من دون التدخل البري.

وفي هذا السياق، أعلن رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب «أن مصر لا تنوي تقديم مساعدة عسكرية مباشرة للولايات المتحدة في حربها على تنظيم «داعش» في العراق وسورية، حتى وإن كان القصف الجوي الأميركي غير كاف لهزيمة «داعش».

وأدى محلب قلفاً كبيراً بشأن مقاتلي «داعش» الذين يحملون جوازات سفر غربية ما يمكنهم تجنب التعقب في المطارات، لافتاً إلى «أن البعض تسللوا إلى مصر لكن مصر تحمي حدودها».

وفي المقابل، اعتبر الجنرال الأميركي المتقاعد جيمس ماركس «أن المشكلة تتمثل في التوتر القائم بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، إضافة إلى رغبة تركيا بسقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، لذلك فهي لا ترغب في حصول أي أمر يساعد على تقوية نظامه».

ولفت إلى «أن تركيا لن تتدخل إلا في حال تعرضها للتهديد، مشيراً إلى «أن الضربات الجوية دفعت تنظيم داعش إلى تغيير خطته ما أدى إلى تشتيت قواته»، بينما رأى القائد السابق لحلف شمال الأطلسي الجنرال الأميركي المتقاعد ويسلي كلارك «أن التركيز يجب أن ينصب على احتواء داعش بانتظار تجهيز القوات البرية التي ستكون قادرة على تدمير».

وإذ انتقد غياب الرؤية الأميركية لتطور الأحداث في سورية، اعتبر كلارك «أن الاستراتيجية الأميركية ناجحة جزئياً، ولكن لا يمكن تحقيق كل الأهداف من دون قوات على الأرض».

وأخذت التطورات العسكرية في اليمن حيزاً من الحوارات الفضائية، حيث أكد الكاتب والناشط الحقوقي اليمني عبد الكريم الخيواني «أن حركة أنصار الله وقعت اتفاقية وقف إطلاق النار في إب من موقع قوة، مشيراً إلى «وجود محاولات من حزب الإصلاح لإفصالها»، وكشف أن أنصار الله يتقدمون عسكرياً في شكل كبير ويقاومون المشروع الطائفي والتكفيري في اليمن ويتحمّلون مسؤوليتهم بدلاً من السلطة اليمنية، وقد استطاعوا أن يطهروا عدداً من المحافظات اليمنية من التكفيريين».

وعلى الصعيد الداخلي اللبناني، شكل ملف التمديد للمجلس النيابي الوضع الأمني مادة أساسية على طاولة الحوارات، ففي حين أكد عضو كتل التغيير والإصلاح النائب فادي الأور «أن التكتل لن يسير بالتمديد وستتخذ الموقف المناسب في اللحظة الأخيرة»، لفت الكاتب والمحلل السياسي طارق ترشيشي إلى «أن المشكلة هي وجود سياسيين حريصين على ربط مصالحهم بمصلحة البلد»، معتبراً «أن التمديد هو مصلحة سياسية».

وأكّد عضو كتلة التحرير والتنمية النائب قاسم هاشم أن منظمة شيعا مختلفة عن عرسال ولن تكون عرسال ثانية، بسبب الواقع الجغرافي المختلف وبسبب تقاضم مكونات البلدة بكل التوجهات السياسية».

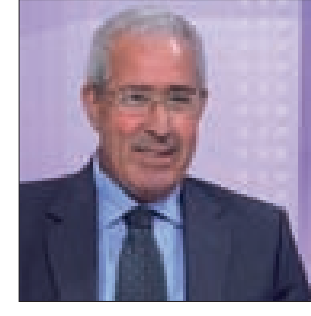


هاشم لصوت لبنان: شيعا لن تكون عرسال ثانية

أشار عضو كتلة التحرير والتنمية النائب قاسم هاشم إلى «أن شيعا كانت خلال الأيام والأسابيع الأخيرة، في الواجهة وخصص لها الإعلام مساحة كبيرة وهذا أمر طبيعي لموقع شيعا الجغرافي، ولأنها على تماس مباشر مع الجانب السوري رغم الطبيعة الجغرافية وهي على مثل الحدود اللبنانية السورية في منطقة مزارع شيعا المحتلة وتواصل مزارع شيعا مع الجولان المحتل».

وقال هاشم: «لهذه التعقيدات قفز هذا الأمر في شيعا، لأنها مختلفة عن عرسال وهي لن تكون عرسال ثانية، بسبب الواقع الجغرافي المختلف وبسبب تقاضم مكونات البلدة بكل التوجهات السياسية».

ولفت هاشم إلى «أن الوضع في شيعا ممتاز وهادئ، وليست هناك طريق بين شيعا وقرى جبل الشيخ وهي تحتاج إلى ساعات والتنقل يكون إما سيرا على الأقدام وإما عبر الحيوانات»، وأضاف: «المناخ في طرابلس وعرسال وموتور وفي شيعا لا يوجد توتر وهناك تقاضم وتوافق»، متمنياً «تخفيف التضخيم الإعلامي في موضوع شيعا».



الأور لصوت لبنان: عصابات السرقة ليست في نفس مستوى عصابات الإرهاب

أشار عضو كتل التغيير والإصلاح النائب فادي الأور أن الكلام الصادر عن وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق السبب الماضي في ذكرى اللواء وسام الحسن، «ليس منفصلاً عن حركة الأحداث الحاصلة على الساحة اللبنانية، وبالتالي هذا الكلام يحمل الكثير من التصعيد حول المسائل».

وقال: «إذا كان هناك بعض المخالفات الجنائية التي نراها في كل مجتمع وبشكل طبيعي وعادي، فلا يجوز الذهاب بها إلى النهاية بالطريقة التي اتّارها وزير الداخلية».

وأضاف الأور: «إذا أردنا إجراء مقارنة ما بين كلام المشنوق وحماية بؤر الإرهاب في طرابلس، فإنّ هناك مساحة واسعة من الكلام»، مشدداً على «أنّ عصابات السرقة والمخالفات ليست بنفس مستوى عصابات الإرهاب المتمركزة في عاصمة الشمال التي تقوم بأعمال كبيرة جداً تهدد الساحة اللبنانية بأكملها».

وتابع: «في رأيي فإنّ الوزير المشنوق بالغ في الأمر كثيراً، إلا إذا كان لديه أمر عملياتي وتحديداً من السعودي لرفع منسوب التوتر على الساحة اللبنانية، لأنّ المعركة التي نراها على المستوى الإقليمي متشابكة جداً وهي تدار بواسطة السعودي والأميركي والتركي في شكل مباشر، أملاً «أن يكون كلام وزير الداخلية هو الكلام الذي سيبتلع الفتنة في الداخل اللبناني وصولاً إلى تدمير الساحة».

ولفت ترشيشي إلى «أنّ المشكلة هي وجود سياسيين حريصين على ربط مصالحهم بمصلحة البلد لذلك فإن التمديد هو مصلحة سياسية»، مشيراً إلى «أنّ تيار المستقبل سوف يسحب مرشحيه من الانتخابات إذا سقط التمديد و مراعاة لبعض الحساسيات ذهبت الأمور نحو التمديد».

وأضاف: «حتى الآن لا توجد إرادة عند بعض القوى السياسية في لبنان لإقرار قانون انتخاب يجسد الحياة السياسية في لبنان»، معتبراً «أنّ قانون الانتخاب مسألة أساسية تجدد الروح في الطبقة السياسية وتحقق مبدأ تداول السلطة».

وأعتبر ترشيشي «أنّ اتفاق الطائف لم ينفذ حتى الآن، بل نفذ على قياسي المصلحة السياسية»، قائلاً: «الطائف يدعو إلى إلغاء الطائفية في الوظيفة العامة، لكن حتى الآن لم ينفذ جوهر الاتفاق».

وأكد على ضرورة «التوافق على أن يكون التمديد لفترة قصيرة للحفاظ على هيبة المجلس».

ورأى ترشيشي «أنّ كل أداء فريق الرابع عشر من أداء تجاه العمداء عون سلبياً، لافتاً إلى «أنّ الذي عقد الاستحقاق الرئاسي هو ترشيح رئيس القوات سمير جعجع والعماد عون».



ترشيشي لصوت لبنان: «أن أي أن»: التمديد مصلحة سياسية

رأى الكاتب والمحلل السياسي طارق ترشيشي «أن التمديد للمجلس النيابي الحالي مخالف للدستور وهو صناعة لبنانية»، مضيفاً: «بين الحفاظ على وحدة البلد وبين الذهاب إلى الانتخاب أصبح التمديد أفضل الشرائع».

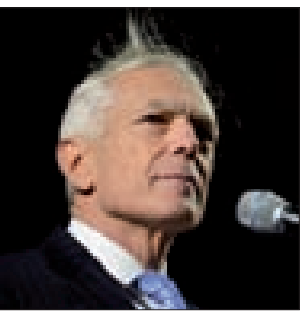
وأشار ترشيشي إلى «أنّ التمديد هو مصلحة سياسية»، مشيراً إلى «أنّ تيار المستقبل سوف يسحب مرشحيه من الانتخابات إذا سقط التمديد و مراعاة لبعض الحساسيات ذهبت الأمور نحو التمديد».

وأضاف: «حتى الآن لا توجد إرادة عند بعض القوى السياسية في لبنان لإقرار قانون انتخاب يجسد الحياة السياسية في لبنان»، معتبراً «أنّ قانون الانتخاب مسألة أساسية تجدد الروح في الطبقة السياسية وتحقق مبدأ تداول السلطة».

وأعتبر ترشيشي «أنّ اتفاق الطائف لم ينفذ حتى الآن، بل نفذ على قياسي المصلحة السياسية»، قائلاً: «الطائف يدعو إلى إلغاء الطائفية في الوظيفة العامة، لكن حتى الآن لم ينفذ جوهر الاتفاق».

وأكد على ضرورة «التوافق على أن يكون التمديد لفترة قصيرة للحفاظ على هيبة المجلس».

ورأى ترشيشي «أنّ كل أداء فريق الرابع عشر من أداء تجاه العمداء عون سلبياً، لافتاً إلى «أنّ الذي عقد الاستحقاق الرئاسي هو ترشيح رئيس القوات سمير جعجع والعماد عون».



كلارك لصوت لبنان: لا احتواء «داعش» ريثما تتهمز القوات البرية

رأى القائد السابق لحلف شمال الأطلسي الجنرال الأميركي المتقاعد ويسلي كلارك «أنّ التركيز يجب أن ينصب على احتواء داعش، في انتظار تجهيز القوات البرية التي ستكون قادرة على تدمير».

«غياب الرؤية الأميركية لمستقبل سورية».

ورد على سؤال حول ما إذا كان شيعا مستقبلاً سورياً، قال: «ما علينا فعله في مواجهة داعش هو بناء تحالف دولي تكون له قدرة نشر قوات على الأرض، وهذه القوات لن تكون أميركية، وبالتالي سيكون علينا تدريبها وتزويدها بالدعم الجوي الأميركي لها، وهذه الأمور ستحتاج إلى وقت ولا يمكن القيام بها بين ليلة وضحاها، وكل ما علينا فعله الآن هو وقف داعش واحتواء اندفاعاته، وبذل الجهد لنمنع من مواصلة التوسع وتأمين الموارد النفطية لنفسه».

وحول مدى نجاح الاستراتيجية الأميركية ضد «داعش» قال: «ما علينا فعله في مواجهة داعش هو بناء تحالف دولي تكون له قدرة نشر قوات على الأرض، وهذه القوات لن تكون أميركية، وبالتالي سيكون علينا تدريبها وتزويدها بالدعم الجوي الأميركي لها، وهذه الأمور ستحتاج إلى وقت ولا يمكن القيام بها بين ليلة وضحاها، وكل ما علينا فعله الآن هو وقف داعش واحتواء اندفاعاته، وبذل الجهد لنمنع من مواصلة التوسع وتأمين الموارد النفطية لنفسه».

وفي المقابل، انتقد كلارك غياب الرؤية الأميركية لتطور الأحداث في سورية قائلاً: «إنّ الاستراتيجية الأميركية ناجحة جزئياً، ولكن لا يمكن تحقيق كل الأهداف من دون قوات على الأرض أو تأسيس حكومة تدبر الأمور. هناك غياب اليوم لاستراتيجية واضحة حول كيفية الحكم في سورية بعد القضاء على داعش، وهو الخطأ نفسه الذي حصل في العراق بعد إسقاط نظام صدام حسين، فنحن لا نريد التدخل بقوات برية في سورية، ولكن ما لا نريد حصوله هو أن نرى نظام بشار الأسد يستفيد من هزيمة داعش ليطبق سيطرته». وقد أعلن الرئيس بشار الأسد أن هدفنا ليس سرقة بشار الأسد».



الخيواني لصوت لبنان: أنصار الله يقاومون المشروع الطائفي والتكفيري في اليمن

أكد الكاتب والناشط الحقوقي اليمني عبد الكريم الخيواني «أنّ حركة أنصار الله وقعت اتفاقية وقف إطلاق النار في إب من موقع قوة لكي يتحمل الآخرون مسؤولياتهم»، مشيراً إلى «وجود محاولات من حزب الإصلاح لإفحال هذه الاتفاقية لأنها أضرت به وبمشروعه في اليمن».

وقال: «أنّ اتفاق وقف إطلاق النار في إب جاء نتيجة ضرورة فرضتها الأوضاع والتداعيات الأخيرة، لكن هناك أطرافاً تشعر أنها متضررة من وقف إطلاق النار وتسعى للحشد لأنها تريد أن توفر غطاءً للقاعدة وللتكفيريين الموجودين في المحافظة، خصوصاً وأنّ الذين يقاتلون هم ميليشيات حزب الإصلاح والقاعدة».

وأضاف: «هم يشعرون أنّ اتفاقية وقف إطلاق النار هذه ستعدهم إلى مربع التعامل مع كفاءة، في وقت نحتاجهم بغطاء القبائل، وبالتالي سيسعون إلى إفحال هذا الاتفاق بالرغم من أنّ هذا الاتفاق يجب بموجبه أن تتحمل السلطات مسؤوليتها في مواجهة التكفيريين والإرهابيين وإخلاء المحافظة منهم».

وتابع الخيواني: «هذه الجماعات التكفيرية في حاجة إلى الإنقاذ، وهناك محاولات لإنقاذها ولننحها غطاءً للتحرك تحت شعار أنها تقاوم جماعة أنصار الله واللجان الشعبية، وهذا الغطاء يتم منحه لها من قبل حزب الإصلاح الذي يشعر أنّ إخلاء محافظة إب من القاعدة والقوى المتطرفة سيلحق الضرر الشديد به وبمشروع الاقتlement الذي كان يسعى إليه».

وقال: «أنّ أنصار الله يتقدمون في شكل كبير في الكثير من المناطق اليمنية ويقاومون المشروع الطائفي والتكفيري في اليمن ويتحمّلون مسؤولياتهم بدلاً من السلطة اليمنية، وحتى الآن استطاع أنصار الله أن يطهروا عدداً من المحافظات اليمنية من التكفيريين وهذا بشكل ناجح كبير إضافة إلى أنهم كشفوا هذا المشروع».

وأوضح الخيواني «أنّ أنصار الله وقّعوا الاتفاقية من أجل أن يتحمل الآخرون مسؤوليتهم معهم، وإذا لم تتحمل السلطة مسؤوليتها كما حدث في تعز عندما أعلن القائد الصويحي أنّ السلطة ستتحمل مسؤوليتها تجاه هذه العناصر ومواجهتها، فإنّ أنصار الله وحدهم سيضطرون لتحمل مسؤوليتهم».

وأكد «أنّ توقيع أنصار الله للاتفاقية جاء من مركز قوة، على الرغم من وجود محاولة لقبل المعادلات»، مشيراً إلى «أنّ دخول بريوم أو التواجد في إب هو محل ترحاب لدى الشعب السياسية ولدى المجتمع لأنهم يشعرون أنّ هناك لجناً شعبية تستطيع فرض الأمان»، قائلاً: «إنّ مؤسسات الدولة للأسف لا زال بعضها تابع لمرکز قوى النفوذ والفساد في اليمن التي هي متواطئة مع القاعدة بشكل أو بآخر».



محلّب لصوت لبنان: الأولوية لضمان الاستقرار في الداخل المصري

أعلن رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب أنّ بلاده «لا تنوي تقديم مساعدة عسكرية مباشرة للولايات المتحدة في حربها على تنظيم «داعش» في العراق وسورية، حتى وإن كان القصف الجوي الأميركي غير كاف لهزيمة «داعش».

تاركا الباب مفتوحاً أمام إمكانية عمل عسكري مصري ضد التنظيم إذا هُدّ الدوا العربية الخليفة للقاهرة في الخليج».

ولفت محلب إلى «أنّ مصر تعطي الأولوية لضمان الاستقرار في الداخل حيث يواجه المسؤولون الأمنيون متشددين ينشطون في شبه جزيرة سيناء، كما أنّ المسؤولين المصريين يعتبرون أنّ المتشددين في ليبيا المجاورة يشكلون تهديداً خطيراً، وبالنسبة للجيش المصري فإنّ أهم شيء هو حدوده واستقرار وحماية بلاده».

ورد على سؤال عما إذا كانت بلاده ستتدخل إذا طلبت منها السعودية والإمارات، أجاب محلب: «لكلّ مقام مقال، لن نسبق الأحداث».

وحول احتمال تصعيد الولايات المتحدة غاراتها الجوية لتهدم «داعش» في العراق وسورية، قال: «دعونا ننتظر لأنّ التدخل الجوي ووجود الجيش العراقي على الأرض بلا شك سيكون له تأثير إيجابي في محاصرة الإرهاب»، وأضاف: «طبعاً الموقف صعب لأنّ الإرهاب أصبح اليوم منظمة جدا وصناعة متقدمة».

وأعتبر محلب «أنّ تدخل الولايات المتحدة اليوم بال طيران قد يكون في هذه المرحلة تدخلاً هاماً جداً مع تقوية الجيش العراقي ووجوده على الأرض، ويجب تقييم الموقف أولاً بأول، لكن من المبكر جداً أن نحكم على ما يحدث على الساحة».

وأبدى محلب قلقاً كبيراً حيال مقاتلي «داعش» الذين يحملون جوازات سفر غربية ويمكنهم بالتالي تجنب التعقب في المطارات، وقال: «هناك مقاتلين انضموا إلى داعش من أوروبا»، لافتاً إلى «أنّ البعض تسللوا إلى مصر لكن مصر تحمي حدودها، والقوانين المصرية تواجه الحركات الإرهابية بقوة، وقوات الأمن مستعدة».

وأضاف: «ربما يكون هناك اختراق لكن هذا ليس له أثر على أمن مصر»، وأضاف «الأمن المصري بانه «مستقر، ومقارنته بعام مضى نجد أنّ البلد يستقر والإرهاب يندحر، ورغم ذلك فإنّ الإرهاب ليس له حدود بل حدوده العالم كله».



ماركس لصوت لبنان: تركيا لن تتدخل ضد «داعش» إلا إذا شعرت بخطر داهم

اعتبر الجنرال الأميركي المتقاعد والمحلل العسكري لدى «سي أن أن» جيمس ماركس، «أنّ تطورات المعارك في مدينة عين عرب «كوباني» السورية التي تدافع عنها اللجان الشعبية الكردية في وجه مقاتلي «داعش»، تؤكّد بدء نجاح الضربات الجوية في إحداث تغيير ميداني»، لافتاً إلى «أنّ تركيا لن تتدخل إلا في حال تعرضها للتهديد».

ورد على سؤال حول ما إذا كانت الغارات الجوية قد ساهمت في دعم المقاتلين المدافعين عن عين عرب، أجاب ماركس: «بالتأكيد الغارات الجوية تساعد في القضاء على داعش، وفعالية هذه الضربات تزداد، مشيراً إلى «أنّ هناك وحدات تستطع على الأرض وتحصد الأهداف، وقد تكون هذه الوحدات من الأكراد، أو من المعارضين السوريين في شمال البلاد، أو حتى من القوات الأميركية الخاصة التي يمكنها التحرك أحياناً إلى داخل كوباني انطلاقاً من تركيا المجاورة».

ولفت ماركس إلى «أنّ الضربات الجوية دفعت تنظيم داعش إلى تغيير خطته»، وقال: «يظهر أنّ الغارات تفعل فعلها، وقد اضطر داعش إلى التعامل مع معطيات جديدة، فالضربات الجوية تدفع التنظيم إلى تشتيت قواته، الأمر الذي يضر بقدرة على ممارسة القيادة والسيطرة، ولذلك تغيرت أساليب التنظيم من شنّ هجمات كبيرة ومركزة إلى شنّ عمليات مشتتة ومنفرقة، ولكنه في نهاية المطاف سيضطر إلى جميع قواته في نقطة ما من أجل السيطرة على المدن، كما يحصل في كوباني، وعندها تعود الطائرات لنستهدفها مجدداً».

وأقر ماركس بوجود تحديات تصعب مهمة إقناع تركيا بالمشاركة في العمليات على نطاق أوسع، لافتاً إلى «أنّ المشكلة تتمثل في التوتر القائم بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، فالحزب مسؤول عن مقتل أتراك، ولذلك فإنّ الحكومة التركية تشعر أنها في حال المشاركة في قتال داعش ستكون كإنها تقدم الدعم لحزب العمال، وهو أمر لا يمكنه تحمله».

وتابع ماركس: «القضية النهائية تتمثل في رغبة تركيا بسقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ولذلك فهي لا ترغب في حصول أي أمر يساعد على تقوية نظامه».

ورأى «أنّ تركيا حتى الآن تدافع عن سلامة حدودها، ولديها جيش فائق القوة والتدريب، وهي تراقب الوضع للتدخل في حال تحرك أي طرف ضدّ المصالح التركية، وموقفها الحالي هو أنها تتعامل مع الأزمة الإنسانيّة وتقوم باحتواء اللاجئين السوريين ولكنها لن تتدخل عسكرياً طالما أنّها لا تشعر بخطر داهم».